



P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: <https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index>



## Realizing the Hamzah between Arabic Morphology and Quranic Recitations: "A Critical Study in Light of the Concept of Phonetic Formation"

Dr. . Mohannad Nasser Al-Qurayshi  
Center for Psychological Research

### Article Informations

**Received:**1. 05. 2024  
**Accepted:**15.05. 2024  
**Published online:** 01. 06. 2024

### Corresponding author :

Name Dr. Mohannad Nasser Al-  
Qurayshi  
Center for Psychological  
Research  
Email: [muhannad761@gmail.com](mailto:muhannad761@gmail.com)

### Key Words:

Hamzah realization,  
phonetic formation,  
Quranic recitations.

### ABSTRACT

The issue of hamzah realization in Quranic recitations has attracted widespread attention from readers, scholars, linguists, and grammarians. However, their explanations for the reasons behind hamzah realization, facilitation, or elision often lack precision. Despite ancient scholars recognizing the need to address heavy linguistic structures in pronunciation, their phonetic explanations were not consistently accurate, mostly built on hypothetical constructs. This complexity hinders a true understanding of the real reasons behind hamzah realization, facilitation, or related issues. In contrast, modern phonetic studies have tightly connected sounds with the science of morphology, reshaping grammatical rules in alignment with sound and morphology. This research aims to compare explanations of hamzah realization in Quranic recitations between ancient and contemporary scholars through the concept of phonetic formation. The goal is to reframe the reasons for realization, providing clear and accurate explanations free from hypothetical constructs, revealing the nature of the relationship between sounds and the science of morphology..



## تحقيق الهمزة بين الصّرف العربي والقراءات القرآنيّة

### "دراسة نقدية في ضوء مفهوم التشكيل الصوتي"

م. د. مهند ناصر القرشي

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي/ مركز البحوث النّفسية

#### ملخص البحث

أخذت مسألة تحقيق الهمزة في القراءات القرآنيّة حيّزاً واسعاً من اهتمام القُراء، واللّغويين والصّرفيين، إلّا أنّ تعليلاتهم في تفسير أسباب تحقيق الهمزة، أو تسهيلها، أو إعلاها، غير دقيقة أحياناً، فعلى الرّغم من أنّ علماءنا القدماء قد أدركوا أنّ البنى اللّغويّة الثّقيلة في النّطق ينبغي إزالة ثقلها، فإنّهم لم يُفسّروا ذلك تفسيراً صوتياً دقيقاً؛ لأنّ معظم تعليلاتهم الصّوتية بُنيت على صورٍ افتراضية، جعلتها مُعقّدة لا تُفسّر السّبب الحقيقي لتحقيق الهمزة ما يرتبط بها من مسائل. أمّا الدّرس الصّوتي الحديث فقد ربط بين الأصوات وعلم الصّرف ربطاً محكماً، أعاد فيه صياغة القواعد الصّرفيّة، بما ينسجم مع مُعطيات العِلْمين، وبوصف الأصوات اللّغويّة مقدّمةً أساسيةً في تحديد الوحدات الصّرفيّة، وبيان قيمتها النّطقيّة، وبناءً على ذلك يسعى هذا البحث إلى مقارنة تفسيرات تحقيق الهمزة في القراءات القرآنيّة عند القدماء والمحدثين، عبر مفهوم التشكيل الصّوتي؛ بهدف إعادة صياغة أسباب تحقيقها، ووضع تعليلات واضحة ودقيقة، تخلو من الصّور الافتراضية، وتكشف عن العلاقة الوطيدة بين الأصوات والصّرف. الكلمات المفتاحيّة: تحقيق الهمزة، التشكيل الصّوتي، القراءات القرآنيّة.

#### توطئة:

تكفّل اللّغويون وعلماء التّجويد بتفصيل أحكام ظاهرة الهمز، ومذاهب العرب والقُراء فيها؛ إذ إنّها حظيت بعناية كبيرة عندهم؛ لأنّها إحدى أبرز الظّواهر الصّوتية، التي بحثوا فيها ودرسوها، فكان لنطق الهمزة عندهم أحكامٌ عدّة، أخذت حيّزاً واسعاً في مؤلّفاتهم<sup>(1)</sup>؛ إذ إنّ للهمزة أصولاً لفظيّة، وقواعد خطيّة، استنبطت من استقراء كلام العرب، ويوصف الهمز بأنّه ظاهرة صوتيّة، تقوم على صوت الهمزة، الصّوت المُختلف فيه من حيث الصّورة والمخرج والصّفة، فضلاً عن علاقته بالأصوات الأخرى، فقد قيل: إنّ الهمزة صوت مستقلّ بصفاته، أو هو صورة من الألف، فإذا

<sup>(1)</sup> يُنظر: التّيسير في القراءات السّبع: 41-43، والمستنير في القراءات العشر: 1: 471.

كان صوتاً مستقلاً بذاته، كانت أصوات اللغة العربيّة تسعةً وعشرين صوتاً<sup>(2)</sup>، وإن كان صورةً من الألف، كانت الأصوات ثمانيةً وعشرين صوتاً<sup>(3)</sup>.

والهمزة عند القدماء صوت مجهور من أقصى الحلق<sup>(4)</sup>، وعند المحدثين صوت صامت حنجريّ انفجاريّ، يحدث بانطباق الوترين الصّوتيّين انطباقاً تامّاً، لا يسمح للهواء بالمرور، فيحتبس داخل الحنجرة، ثم تُفتح فجأةً، فيخرج صوت الهمزة على صورة انفجار، واختلفوا في صفته، فمنهم من قال إنّهُ مهموس، ويرى بعضهم أنّه ليس مهموساً ولا مجهوراً، فيما قال آخرون إنّهُ صوت مجهور، وهو في كلّ الأحوال شديد يُستقلّ النطق به؛ إذ يكون إخراجهُ كالنّهْوع<sup>(5)</sup>، ولهذا يحتاج نطق الهمزة إلى مجهود عضلي كبير، وبسببه لم يكن استعمال الهمزة عند العرب واحداً؛ إذ تتوّعت صور نطقها، ولها ثلاثة أحكام هي: التّحقيق، والتّخفيف، والبدل، قال سيّويه (ت180هـ): اعلم أنّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التّحقيق، والتّخفيف، والبدل، فالتّحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشبه ذلك، وأمّا التّخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين، وتُبدّل وتُحذف<sup>(6)</sup>.

وتذهب الدّراسات اللّغويّة الحديثة إلى أنّ أساس الدّراسة في علم الصّرف يبدأ من المفاهيم والنّظريّات التي يُقَدِّمها علم الأصوات؛ لأنّ الأول متعلّد الجوانب والأبعاد، وله ثلاثة أنواع من التّغييرات الطّارئة على الصّيغ:

الأول: تغيير صرفيّ بحت: ويكون ذلك في تصرّف الأفعال واشتقاق الأسماء.

الثّاني: تغيير صرفيّ صوتيّ: وهو تأثير التّغيير الصّوتي في بنية الصّيغ الصّرفيّة، مثل: بقُوا، ويشُدُّ.

الثّالث: تغيير صوتيّ بحت: ويتمثل في تعامل الأصوات فيما بينها، مثل: ازدهر، واتّصل.

وقد لاحظ المحدثون أنّ النّوع الأول يتعلّق بتغيّر المعنى باختلاف الصّيغ، أمّا النّوعان الثّاني والثّالث فأتّهما بنائي لا معنوي، أي لا يرتبط فيه تغيير البنية بتغيير المعنى، وهما لا يقلّان أهمية عن الأول؛ لأنّهما يدلّان على قوّة الصّلة بين النّظامين الصّوتي والصّرفي للغة<sup>(7)</sup>.

<sup>(2)</sup> يُنظر: الكتاب: 4: 431.

<sup>(3)</sup> يُنظر: المقتضب: 192.

<sup>(4)</sup> يُنظر: الكتاب: 4: 433، وسر صناعة الإعراب: 1: 69.

<sup>(5)</sup> يُنظر: الأصوات اللّغويّة: 87، والقراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث: 24.

<sup>(6)</sup> الكتاب: 3: 541، ويُنظر: سر صناعة الإعراب: 1: 69.

<sup>(7)</sup> يُنظر: النّظام الصّرفي العربي وعلاقته بعلم الأصوات (بحث): 97.

ولا يخفى على ذي بصيرة أنَّ علماءنا العرب الأوائل قدّموا جهوداً عظيمة في مجال علم الأصوات؛ فقد مثّل هذا العلم الأساس الذي حُدِّت في ضوئه كثير من أصول الدِّراسات اللُّغويّة، وبُنيت عليه قراءة القرآن الكريم؛ وحرصوا على تأمُّل أصوات اللُّغة وملاحظتها ملاحظة ذاتية، فأُسهم ذلك في إنتاج دراسات قيّمة لأصوات العربيّة، من حيث تحديد مخارجها، وصفاتها، وما يلحقها من علاقات وظواهر صوتيّة أخرى، غير أنَّ الدَّرس اللُّغويّ الحديث أخذ على علمائنا العرب القدماء أنَّهم أهملوا معطيات النّظريّة الصّوتيّة في تفسير المسائل الصّرفيّة<sup>(8)</sup>، ولم ينتبهوا إلى أنَّ الصّرف محشوّ بالمسائل والأمثلة التي يَعرُس تفسيرها من دون العودة إلى الظّواهر الصّوتيّة التي تنتظمها بنية الكلمة، كما في مسائل الإبدال، والإعلال بالقلب والنّقل والحذف<sup>(9)</sup>، وكذلك في القضايا المتعلّقة بتحقيق الهمزة، أو تسهيلها؛ إذ علَّلوا تفسير تلك القضايا بما يتنافى مع معطيات الظّاهرة الصّوتيّة، وفي ضوء ذلك، نجد بين الصّرف العربيّ والقراءات القرآنيّة تعدّد نمط تحقيق الهمزة وأسبابه، نظراً للاختلاف الحاصل في تحديد مخرج هذا الصّوت، ووصف طبيعته، وما تعزّيه من علل صوتيّة، وأحكام صرفيّة.

وبناءً على ما تقدّم تكمن مشكلة البحث في التّساؤلات الآتية: ما طبيعة العلاقة بين تحقيق الهمزة والصّرف والأصوات اللُّغويّة؟ وأين يلتقي المحدثون مع القدماء في تفسير أسباب تحقيق الهمزة؟ وبِمَ يفترون عنهم؟ وماذا يُقدِّم لنا التّشكيل الصوتي في تفسير تلك الأسباب؟ وإذا كان علماء العربيّة الأوائل قد اهتموا بالجانب الصّوتي كثيراً، فهل أدركوا حقاً العلاقة بين النّظام الصّوتي والجانب الصّرفي في دراسة اللُّغة؟

فهذه الأسئلة تُمثّل الأساس الذي ننطلق منه في كتابة هذه الورقة البحثيّة، بهدف الإجابة عنها، والكشف عن الأسباب المنطقيّة لتحقيق الهمزة في عدد من القراءات القرآنيّة، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الأصوات وعلم الصّرف، وسنقسّم البحث على ثلاثة مباحث، على النّحو الآتي:

#### المبحث الأول: تحقيق الهمزة في القراءات القرآنيّة:

يُراد بالتحقيق عند أئمة القراءة إعطاء الأصوات حقوقها من صفاتها اللّازمة لها، من همسٍ، أو جهرٍ، أو شدّةٍ، أو رخاوةٍ، أو غير ذلك من صفات، وإخراج كل صوت من مخرجه دونما تكلفٍ،

<sup>(8)</sup> يُنظر: الصّرف وعلم الأصوات: 15.

<sup>(9)</sup> يُنظر: علم الأصوات، كمال بشر: 28.

ويحصل ذلك بريضة اللسان<sup>(10)</sup>، فتحقيق الهمزة إذاً هو إعطاؤها حقها في الإشباع، أي: النطق بها بصورة تامة، خالية من الإبدال، أو النقل، أو التقصير في بيان الصورة النطقية للمخرج، أو الصفة التي تمتاز بها، ونجد في القراءات القرآنية نوعين من الهمز:

الأول: تحقيق الهمزة التي تعد جزءاً من أصل الكلمة، واعتادت بعض القبائل على تخفيفها، وذلك نحو: (موصدة)، وتحقيقها (مؤصدة)، ففرئ بالشكلين، ولا يعد ذلك عند القراء إشكالاً.

الثاني: تحقيق الهمزة حين تقع في موقع غير قياسي من الكلمة، كقراءة أيوب السخيتاني (ت131هـ) لقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] بالهمز، (ولا الضالين)، وهذه القراءة تعد من القراءات الشاذة<sup>(11)</sup>.

فالنوع الأول من الهمز يُسمى تحقيق الهمز، والآخر يُسمى الهمز الشاذ، ولا بد أن نشير إلى أن المقصود بالهمز الشاذ ليس الذي قرأ به في القراءات الموصوفة بالشواذ، وإنما المراد به أحد وجهين ذكرهما ابن جني (ت392هـ): الأول: إقرار الهمزة التي وجب تغييرها، فلا يُغيرها المتكلم، والآخر: ارتجال همزة، لا أصل لها، ولا قياس يُعصدها<sup>(12)</sup>، وقد قرأ في القراءات العشر، بحسب تحديد ابن جني هذا، كما في (سأقيها)، و(سؤقه)، وسنبين هاتين القراءتين لاحقاً.

وقد تعددت تعليقات القدماء في بيان أوجه الهمزة، ومن بينها التحقيق؛ نظراً لتضارب الآراء فيها، وتعدُّ أوجهها، ويُعلّل اللغويون وعلماء التجويد سبب اختلاف نطق الهمزة تحقيقاً وتخفيفاً بأنها صوتٌ ثقیل يصعب نطقه؛ لبعده، ولما فيه من جهر وقوة، وقد جعلوا الأصل في الهمزة التحقيق؛ وذلك بوصفها صوتاً من أصوات العربية، كالهاء والعين وغيرها، وتقوم معظم التعليقات التي ساقها علماء القراءة والتجويد في القراءات القرآنية المختلف فيها بين تحقيق الهمزة وتخفيفها على أن الأول هو الأصل، أو القول بالتحقيق لعلّة الفرار من النقاء الساكنين أو اللبس، وسوّغ تحقيقها خففتها وسهولتها؛ لانفرادها<sup>(13)</sup>.

ولكن أغلب التعليقات التي صاغها القدماء تفتقر إلى الدقة في الوصف، كما في مباحث الإعلال وقواعده، فهم - مثلاً - يقولون بقلب والياء همزة، كما في (قائل)، أصلها (قاول)، و(بائع) أصلها

<sup>(10)</sup> يُنظر: التّحديد في الإتيان والتّجويد: 118، وتحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزري: 97، وترجمة المستفيد لمعاني مُقَدِّمة التّجويد: 107.

<sup>(11)</sup> يُنظر: شواذ القراءات: 51.

<sup>(12)</sup> يُنظر: الخصائص: 3: 144.

<sup>(13)</sup> يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها: 1: 80، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث:

(بإيع)، فهذا التعليل ليس منطقيًا؛ لانعدام المناسبة الصوتية بين الهمزة التي مخرجها من أقصى الحلق، وبين الواو الشفوية والياء التي مخرجها من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى<sup>(14)</sup>، وسنناقش لاحقاً - في نماذج من القراءات القرآنية - فساد بعض تعليقات القدماء في تحقيق الهمزة، أو افتقارها الوصف الدقيق، وسنقارنها مع تحليلات الدرس الصوتي الصرفي الحديث.

**المبحث الثاني: التوجيه الصوتي الحديث لتعليقات القدماء في قراءات تحقيق الهمزة قياسياً (غير الشاذة):**

نص علماء القراءة والتجويد على تحقيق ما كان فيه ترك الهمز أثقل من الهمز، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَنَاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: 19]، وقوله: ﴿وَتُؤْوِي إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: 51]، ونحو ذلك ممّا سمّوه باب (الإيواء)، ومذاهب عدد من القراء في ذلك القراءة بتخفيف الهمزة<sup>(15)</sup>، وقد أشار مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) إلى أن تحقيق الهمزة في كلمة (المأوى) سببه أن إبدال الهمزة فيها سيؤدي لاجتماع ثلاثة من أصوات العلة المتوالية، وذلك لم يقع في غير (أوى)، أمّا الفعلان (تؤوي) و(تؤويه)، فتحقيق الهمزة فيهما سببه أن تخفيفها يؤدي إلى إبدالها واوًا، فتجتمع حينئذ واوان (مثلان) في فاء الكلمة وعينها، الأولى ساكنة، والأخرى مكسورة تسبقها ضمة، والحاصل اجتماع واوين وضمة وكسرة، وهذا ثقيل جدًا على اللسان؛ لأن ثقل الواوين أشد من ثقل الهمز؛ ولذلك ترك التخفيف<sup>(16)</sup>.

وقد علل بعضهم تحقيق الهمز - فيما كان مشتقًا من لفظ (الإيواء)، نحو: (المأوى)، و(مأواهم)، و(مأواه)، و(مأواكم)، و(فأوا) - بالحمل على تحقيقه في (تؤوي) و(تؤويه)، وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز؛ ليكون الباب كله بلفظ واحد، وطريقة واحدة<sup>(17)</sup>.

وربما يكون التعليل بحمل ألفاظ باب (الإيواء) على الكلمتين المذكورتين من دون وجود ما يسوغ ذلك، ليس بعيدًا عن سنن اللغة العربية؛ لأنه معروف عند العرب، ومشهور في استعمالهم، كما في: (أكرم)، وأصلها (أكرم)، فالهمزة الأولى همزة المتكلم، والأخرى همزة صيغة (أفعل) في الزمن الماضي، بيد أنها حذفت؛ استتقالاً لجمع همزتين بلفظة واحدة، وحمل سائر المستقبل، على ذلك، كما في: (تكرم)، و(تكرم)، و(يكرم)؛ إذ حذفت الهمزة فيها، ولا مسوغ لذلك الحذف، وكذلك

<sup>(14)</sup> يُنظر: علم الصرف الصوتي: 423.

<sup>(15)</sup> يُنظر: المستبصر في القراءات العشر: 1: 477.

<sup>(16)</sup> يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها: 1: 81-82.

<sup>(17)</sup> يُنظر: النشر في القراءات العشر: 1: 304-305.

حصل في تحقيق همزة (تُؤوي) و(تُؤويه)؛ بسبب الثقل الحاصل فيهما حيث اجتماع واوين، وحُمِلت كلمة (المأوى) ونظائرها على ذلك مع عدم استتقال موجبٍ للهمز<sup>(18)</sup>.

ولعلَّ تعليل القدماء هذا غير مُهدَّبٍ من النَّاحِيَةِ الصَّوْتِيَّةِ الصَّرْفِيَّةِ؛ إذ القول بإبدال الهمزة واوًا عند التَّخْفِيف ليس منطقيًّا؛ لانعدام أي مناسبة بين مخرجي الصَّوْتَيْن، أمَّا الدَّرْسُ الصَّوْتِي الصَّرْفِي الحديث، فقد عالج المسألة وحلَّها تحليلًا صوتيًا صرفيًا مُطابِقًا ومقبولًا؛ إذ يُعْلِل المحدثون تحقيق الهمزة في كلمة (مأوى) بأنَّه يُجَنَّب بروز المقطع المفتوح مع نظيره المزدوج، والتَّشْكِيل الصَّوْتِي الآتي يكشف عن ذلك:

(مَأْوَى) / مَ - ءَ / وَّ - / تُصْبِح عند تخفيفها: / مَ - / وَّ - /.

فعند التَّخْفِيف نلاحظ كراهة النُّطْق بنصف المصوَّت، أي: الواو غير المدِّيَّة؛ وذلك أنَّها وقعت بين مصوَّتَيْن طويلين مغايرين لها، وحينئذ يزداد ضعفها؛ ولذلك حُقِّقَت الهمزة؛ تجنُّبًا لبروز المقطع مفتوح (/ مَ - /)، مع المزدوج (/ وَّ - /)، والذي حدث هو حذف الصَّائِت الطَّوِيل، واجتلاب همزة، أمَّا تحقيق همزة (تُؤوي) فالحاصل هو:

(تُؤوي) / تَ - ءَ / وَّ - وعند تخفيفها تُصْبِح: / تَ - / وَّ - /.

ونلاحظ هنا أنَّ الصَّامِت الضَّعِيف (نصف المصوَّت) قد تَكَرَّر ظهوره بين مصوَّتَيْن طويلين، الأمر الذي يزيده ضعفًا، فحُقِّقَت الهمزة؛ لكراهية نطق المتكلم بنصف المصوَّت بين المصوَّتات، فيما يُمكن أن يتجنَّب ذلك بالإبقاء على الصَّوْت الأصلي<sup>(19)</sup>، وكذلك حدث حذف للصَّائِت الطَّوِيل، واجتلابت همزة؛ لتحقيق تلك الغاية المذكورة.

ونجد ضعف تعليل القدماء في تحقيق الهمزة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾ [البقرة: 6]؛ إذ قرأ ابنُ عامر (ت118هـ)، والكوفيُّون، بتحقيق الهمزتين معًا، والباقون بتحقيق الأولى، وتليين الثانية، وفصل أبو عمرو (ت154هـ) وأهل المدينة بينهما بألف<sup>(20)</sup>، وقد علَّل ابن خالويه (ت370هـ) قراءة الهمز والتَّعْوِيض بكراهية الجمع بهمزتين متواليَّتين، فحُقِّقَت الثانية، وعُوِّض عنها بمدَّة، كما في كلمتي: آدم، وأزر، وإنَّ تفاضل القُرَّاء في المدِّ بحسب أصولهم، وأمَّا مَنْ حَقَّق الهمزتين، فقد اتى بالكلام محقَّقًا على أصله؛ إذ الهمزة الأولى هي ألف تسوية للاستفهام، والأخرى ألف قطع، وكلتا الهمزتين داخلتان لمعنى، وأمَّا تحقيق الهمزتين، والفصل بينهما بمدَّة، فسببه استجفاء الجمع

<sup>(18)</sup> يُنظر: شرح الدرر اللوامع: 338.

<sup>(19)</sup> يُنظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: 28.

<sup>(20)</sup> يُنظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 109.

بين الهمزتين معاً، وكراهة تليين إحداهما، فُضِّحَ اللَّفْظُ بينهما عن طريق الفصل بالمدِّ، بينهما، وكلُّ ذلك عند ابن خالويه جائز، بل من فصيح كلام العرب<sup>(21)</sup>.

وقال الأزهرى (ت370هـ): ((فَمَنْ هَمَزَ هَمْزَةً مَطْوَلَةً فَرَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَهُوَ الْأَصْلُ... وَمِنَ الْقُرَاءِ الْقَدَمَاءِ مَنْ أَدْخَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ أَلْفاً سَاكِنَةً؛ فَرَاراً مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا))<sup>(22)</sup>، فيما ذهب مكِّي إلى أَنَّ عَلَّةَ مَنْ حَقَّقَ الْهَمْزَتَيْنِ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى الْهَمْزَةَ الْأُولَى فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ عَنِ الثَّانِيَةِ، وَرَأَاهَا دَاخِلَةً عَلَى الثَّانِيَةِ قَبْلَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، حَقَّقَ كَمَا يُحَقِّقُ مَا هُوَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ، وَزَادَهُ قُوَّةً أَنَّ أَكْثَرَ هَذَا النَّوعِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ فِيهِ سَاكِنٌ، فَلَوْ خَفَّفَ الثَّانِيَةَ الَّتِي قَبْلَ السَّاكِنِ، لَقَرَّبَ ذَلِكَ مِنْ اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ، وَلَا سَيِّماً عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُبَدِّلُ مِنَ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلْفاً<sup>(23)</sup>.

وتتعارض قراءة التَّحْقِيقِ مع مذهب البصريين الذين يرون أَنَّهُ إِذَا التَقَتِ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ، وَجِبَ عَدَمُ تَحْقِيقِهِمَا، فَسَيَبُوهُ قَدْ رَفَضَ تَحْقِيقَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا بَدَّ مِنْ إِبْدَالِ إِحْدَاهُمَا<sup>(24)</sup>، وقد أشار أبو علي الفارسي (ت377هـ)، إلى قبح تحقيق الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة، كما في (ءَأَنْذَرْتَهُمْ)، وقاس ذلك القبح أَنَّهُمْ قَالُوا فِي جَمْعِ ذُوَابَةٍ: ذَوَائِبُ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ وَآوٌ فِي التَّكْسِيرِ؛ كَرَاهَةً لِلْهَمْزَتَيْنِ<sup>(25)</sup>.

ومِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ نَلَاخِظُ أَنَّ تَعْلِيلَاتِ الْقَدَمَاءِ لِتَحْقِيقِ الْهَمْزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (ءَأَنْذَرْتَهُمْ)، لَا تَقْدِمُ أَيَّ تَفْسِيرَاتٍ صَوْتِيَّةٍ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ دَقِيقَةٍ، وَتَرْتَكِزُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْهَمْزَةِ هُوَ التَّحْقِيقُ؛ لِأَنَّهَا صَوْتُ مُسْتَقِلٌّ مِنْ أَصْوَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، فَوَجِبَ النُّطْقُ بِهَا، أَوْ كَرَاهِيَةُ اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ، وَلَا سَيِّماً حِينَمَا وَضَعُوا قَوَاعِدَ الْإِعْلَالِ، وَقَالُوا بِوُجُوبِ قَلْبِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ السَّاكِنَةِ أَلْفاً، إِذَا سُبِقَتْ بِهَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ، وَمِنَ الْمَلَاخِظِ أَيْضًا أَنَّ عَلَّةَ التَّخْفِيفِ فِيهَا هُوَ الْهَرُوبُ مِنَ الثَّقَلِ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَقْدِمُوا لِذَلِكَ ذِكْرًا، أَوْ تَفْسِيرًا صَوْتِيًّا - صَرْفِيًّا دَقِيقًا، يَكْشِفُ عَنِ وَجْهِ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْهَمْزَتَيْنِ مُحَقَّقَتَيْنِ، بَلْ قَاسُوا عَلَى تَفْسِيرِ وَجْهِ مَنْ وَجَّهَ الْإِعْلَالَ بِالْقَلْبِ، حَيْثُ غِيَابُ الْمُنَاسَبَةِ الصَّوْتِيَّةِ لِقَلْبِ الْهَمْزَةِ إِلَى صَوْتٍ آخَرَ بَعِيدٍ عَنْهُ فِي الصِّفَةِ وَالْمَخْرَجِ.

<sup>(21)</sup> يُنْظَرُ: الْحُجَّةُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ: 66.

<sup>(22)</sup> معاني القراءات: 39.

<sup>(23)</sup> يُنْظَرُ: الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ وَحُجَجِهَا وَعِلَالِهَا: 1: 73.

<sup>(24)</sup> يُنْظَرُ: الْكِتَابُ: 3: 522، وَالْمَقْتَضِبُ: 1: 50.

<sup>(25)</sup> يُنْظَرُ: الْحُجَّةُ لِلْقُرَاءِ السَّبْعَةِ: 1: 280، 281.

ويرى المحدثون أنَّ تحقيق الهمزتين علَّته التَّخْلُص من وجود ثقلٍ، يظهر عند اجتماع همزة محقَّقة، تليها همزة خفيفة متبوعة بساكن، أي: الهروب من المقطع المديد؛ وذلك لكرهية الاحتفاظ بمصوِّتٍ طويلٍ في مقطعٍ مغلقٍ<sup>(26)</sup>، ويوضِّح التَّشكيل الصَّوتي الآتي ذلك:

أَنْذَرْتَهُمْ: ءَ نَ / ذَ رَ / تَ مَ / هَ مَ / . وعند تحقيقها تكون:

أَنْذَرْتَهُمْ: ءَ نَ / ذَ رَ / تَ مَ / هَ مَ / .

ولذلك يُؤثر تحقيق الهمزة؛ للابتعاد عن المقطع المديد، (/ءَ — نَ) في الكلمة، ونطق صائتين قصيرين، والذي حدث هو حذف للصَّائت الطَّويل، واجتلاب همزة.

وأما مَنْ قرأ بألف بين همزتين، فالعلَّة عنده تخفيف شدَّة النَّبر النَّاتج عن التقاء همزتين، وذلك فيمَدُّ الصَّوت عن طريق الألف؛ ليصبح النُّطق بالهمزة الأخرى سهلاً، ويعني هذا أنَّ المتكلِّم لن يُتابع الكلام بتوتُّرين، أو بتوتُّر ونصف، وإنَّما يُتابعه بتوتُّر وطول؛ فيخفَّف الثَّقل الحاصل، عبر تتابع اهتزاز الوترين، وضغطهما مدَّة أطول، وتوسعة الوترين، وإعطائهما راحةً بالألف؛ فيرجعا بعد ذلك إلى وضع قريب من الأول<sup>(27)</sup>، والفصل حقيقة الأمر هو عبارة عن إطالة حركة الهمزة الأولى، بهدف الحصول على المخالفة الكميَّة في حركات المقاطع المتجاورة<sup>(28)</sup>.

ونعتقد أنَّ القدماء والمحدثين يتفقون في تعليلاتهم على وجود ثقلٍ حاصلٍ في (أَنْذَرْتَهُمْ)، ولكنَّهم يختلفون في طريقة معالجته، فالهروب من الثقل عند تحقيق الهمزتين هو السبب الذي دفع القدماء إلى ضرورة التَّخْلُص منه بتخفيف الهمزة الأخرى، وإدخال الألف بينهما، لكنَّهم لم يوفَّقوا في التَّعبير عن ذلك، فقالوا بوجوب قلب الهمزة الثَّانية ألفاً، وهذا التَّفسير بعيد عن الدِّقَّة كما أسلفنا، أمَّا المعاصرون/ فيرون أنَّ التَّحقيق يُسهم في الخلاص من المقطع المديد، الذي يتكوَّن من (ص + ح + ص)، أي: (صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت)، وهو من المقاطع الوقفيَّة في العربيَّة، وجاء تفسيرهم مبنياً على أساس صوتيٍّ، وهو الأمر الذي جعله تفسيراً منطقياً مقبولاً، وعلى الرِّغم من ذلك، فإنَّنا نرى أنَّ كلا القراءتين فيهما شيءٌ من الثَّقل، ولكنَّه في تخفيف الهمزة الثَّانية أسهل نوعاً ما؛ لأن توالي مقطعين قصيرين مع صوت صعب في النُّطق، كالهمزة التي مخرجها من أقصى الحلق، يُورث ثقلًا إضافيًا على جهاز النُّطق، وأمَّا

<sup>(26)</sup> يُنظر: القراءات القرآنيَّة في ضوء علم اللُّغة الحديث: 67.

<sup>(27)</sup> يُنظر: المصدر نفسه: 128، والقراءات القرآنيَّة بين الدُّرس الصَّوتي القديم والحديث: 51.

<sup>(28)</sup> يُنظر: التَّعليل الصَّوتي عند علماء التَّجويد حتى القرن الثَّامن للهجرة في ضوء علم الأصوات الحديث: 180.

كراهة المقطع المديد في أول الكلام، فهي مقبولة - في نظرنا - إذا ما كانت سبباً في تخفيف اللفظ.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيُّمَةُ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: 12]، قرأ أهل الكوفة وابن عامر ويعقوب (ت205هـ) بتحقيق الهمزتين، وقرأ ابن كثير (ت120هـ)، وأبو عمرو، ونافع (ت169هـ) بإبدال الهمزة الثانية ياءً (أيمة)، فيما قرأ الباكون بتحقيق الأولى، وتليين الثانية، وفصل بعضهم بينهما بألف<sup>(29)</sup>، وقال ابن خالويه في تعليل تلك الأوجه: ((فالحجة لمن حَقَّق الهمزتين أَنَّهُ جعل الأولى همزة الجمع، والثانية همزة الأصل التي كانت في إمام، أُمِّمة على وزن (أَفْعَلَة)، فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، وأدغموا الميم في الميم؛ للمجانسة، والحجة لِمَنْ جعل الثانية ياءً، أَنَّهُ كَرِهَ الجمع بين همزتين، فقلب الثانية ياءً لكسرها بعد أن لَيَّنَهَا، وحَرَكَهَا؛ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ))<sup>(30)</sup>، وقد أشار إلى ذلك أيضاً الأزهرى، وأبو علي الفارسي<sup>(31)</sup>، وذهب بعضهم إلى أَنَّ تحقيق همزتي (أُمِّمة) ليس وجهاً، والوجه تخفيف الهمزة الأخرى، وتعليله: الحمل على اجتماع الهمزتين في مثل كلمتي: آدم، وشبهه؛ إذ لم يُحَقِّقْهُمَا أَحَدٌ، مع أَنَّ الهمزة الثانية فيهما ساكنة، وفي كلمة (أُمِّمة) متحركة، ومعروف أَنَّ المُحَرَّكة تكون أقوى من نظيرتها السَّاكنة؛ إذ الحركة فيها لم تمنعها من الاعتلال<sup>(32)</sup>.

والقياس عند النحويين والصرفيين هو الإبدال؛ إذ إنَّهم قالوا: إنَّ الهمزتين إن كانتا طرفاً، أُبدلت الثانية ياءً بأي حركة تحركت، وإذا كانتا أولاً، فتتظَر، فإن كانت الثانية مكسورة، أُبدلت ياءً، نحو: (أَيُّمة) في (أُمِّمة)، وإن كانت مضمومة، أُبدلت واوًا، نحو: (أُوُّم) في (أُمِّم)، وإذا كانت مفتوحة، فتتظَر، فإن انكسرت الأولى، أُبدلت ياءً، وإن ضُمَّت، أُبدلت واوًا، نحو: (إِيْم) و(أُوْم) في (إِيْمَم) و(أُوْمَم)، نُقلت حركة الميم الأولى فيها إلى الهمزة الساكنة، وأدغمت الميم في الميم، والعلة عندهم في إبدال المفتوحة بعد الكسر ياءً، والمفتوحة بعد الضمّ واوًا، هي الحمل على الإبدال في الهمزة المفردة، نحو: (مِيَر)، و(جُون)<sup>(33)</sup>، وقد جعل ابن جنّي تحقيق الهمزتين في (أُمِّمة) شاذّاً؛ إذ إنَّه يرى أَنَّ الهمزتين لا تجتمعان في كلمة واحدة، إلّا إذا كانتا عيّنين، مثل:

<sup>(29)</sup> يُنظر: المستنير في القراءات العشر: 2: 175، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: 181، ومعجم القراءات: 3: 9.

<sup>(30)</sup> الحجة في القراءات السبع: 173.

<sup>(31)</sup> يُنظر: معاني القراءات: 204، والحجة للقرء السبعة: 4: 169.

<sup>(32)</sup> يُنظر: الحجة للقرء السبعة: 4: 175، 176، وحجة القراءات: 315، وشرح المفصل: 9: 225.

<sup>(33)</sup> يُنظر: الكتاب: 4: 376، وشرح المفصل: 9: 225، وشرح الشافية: 3: 56.

جئار وسئال، وسئار، فإذا التقت الهمزتان في كلمتين، فتحقيقهما ضعيف عند ابن جني، وليس لحنًا، وذلك نحو: قرأ أبوك، و﴿السُّفْهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: 12]<sup>(34)</sup>.

وهذه التعليلات كما نرى تقتصر إلى الوصف الدقيق في تحديد علّة التحقيق، أو التخفيف التسهيل، والتي يرون فيها إعلالاً بقلب الهمزة إلى ياء؛ إذ لا مناسبة صوتيّة - صرفيّة تُفسّر ذلك التّحليل، أمّا الدّرس الصّوتي الصّرفي الحديث، فيقدّم تفسيراتٍ صوتيّةً دقيقةً، يمكن القول: إنّها مقبولة، بل أقرب إلى واقع العلاقة الوطيدة بين الصّوت والصّرف؛ إذ يرى المحدثون أنّه عند تحقيق همزتي (أئمّة) يظهر مثلث صوتيّ، ينتج عنه ثقلٌ في النّطق، فهم هنا يتفقون مع القدماء بوجود ثقل، ولكنّ تحليل علمائنا الأوائل للمسألة لا يبدو منطقيّاً، أي: الإعلال بالقلب، وفي ذلك يقول د. عبد الصبور شاهين: ((وأما قلب الهمزة (ياء) في (أئمّة) فهو ممّا لا نسلم به أيضاً، فما حدث هو إسقاط للهمزة ليس إلّا، وحينئذ تتّصل الفتحة بالكسرة... فالياء - كما رأينا - هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة، وقد حافظ هذا الانزلاق على إيقاع الجمع بوزنه المراد))<sup>(35)</sup>، وبيان ذلك في التّشكيل الصّوتي، كما يلي:

أَيِّمَّة: ء / ـ ء / م / م / ـ / ـ ء. تُصَبِّح:

**أَيِّمَةٌ:** ءِـ / يَـ مِـ مْ / مَـ / ـةَ

وعلّلت د، مي الجبوري التشكيل الصوتي السابق بأنّ الياء ناشئة من إسقاط الهمزة، وإبدالها بنصف صامت، ويكون هذا الصّامت الضّعيف من جنس الكسرة؛ لانعدام صامتٍ ضعيفٍ من جنس الفتحة، ويُجْتَلَبُ الصّامت الضّعيف؛ ليحلَّ محلَّ الهمزة، قاعدةً أولى للمقطع، حتى لا يبدأ المقطع بمصوت<sup>(36)</sup>.

وقد قرأ عاصم (ت127هـ) قوله تعالى: ﴿يُضَاهِيُونَ﴾ [التَّوْبَة: 30] بتحقيق الهمز، وكسر الهاء قبلها، وجميع القراء قرأوا بترك الهمز، وضم الهاء<sup>(37)</sup>، ولا تُسَعِفنا تعليقات القدماء بتحليل صوتي للقراءتين، فابن خالويه يقول: ((وَالْحُجَّةُ لِمَنْ هَمَزَ: أَنَّهُ أَتَى بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْحُجَّةُ لِمَنْ تَرَكَ الهمز: أَنَّهُ أَرَادَ التَّخْفِيفَ، فَاسْقَطَ الْيَاءَ؛ لِحَرَكَتِهَا بِالضَّمِّ، وَالضَّمُّ لَا يَدْخُلُهَا))<sup>(38)</sup>، وقد أشار أكثرهم إلى ذلك أيضاً؛ إذ بيَّنوا أَنَّ القراءتين لغتان، وتحقيق الهمز هو الأصل، فالفعل الماضي هو

<sup>34</sup>) يُنظر : الخصائص : 3 : 145.

<sup>35</sup>) يُنظر: المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة: 184.

<sup>36)</sup> يُنظر: القراءات القرآنيّة بين الدّرس الصّوتي القديم والحديث: 51.

<sup>(37)</sup> يُنظر: التيسير في القراءات السبع: 118، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: 182.

<sup>38</sup>() الحجة في القراءات السبع: 174.

ضاهياً، ويُقال: ضاهأتُ الرَّجُلَ، إذا دفعت به، واشتقاقه من قولهم: امرأة ضهياء، وهي التي لا يظهر لها ثدي، وقيل: هي التي لا تحيض، والأجود عندهم تركُّ الهمز، يقولون: ضاهيته، وأصل المضاهات في اللُّغة المشابهة<sup>(39)</sup>، فيما ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ يُضاهئون ليست مشتقة من ضهياء؛ لأنَّ الهمزة في ضهياء زائدة بدلالة ضهياً<sup>(40)</sup>.

فهذه التَّعليلات - كما نرى - ليس لها أيُّ علاقة بالتَّعليل الصَّوتي؛ إذ بحثت في الاشتقاق اللُّغوي، وكشفت عن أنَّ القراءتين لغتان، ورَجَّحت قراءة ترك الهمز، وأشعر أنَّ القدماء فضَّلوا هذه القراءة، لما في تحقيق الهمزة بعض الثقل في النُّطق، كما سيبين لنا التَّوجيه الصوتي الصَّرفي الحديث.

وعلى الرَّغم من أنَّ تعليلات المحدثين للقراءتين المذكورتين مبنية على أسس صوتية، فإنَّنا قد نجدُ بعضاً منها، يميلُ إلى التَّعقيد في الإجراء؛ فقد ذهب د. سمير شريف استيتية إلى وصفين متوالين لقراءة (يُضاهون):

الأول: الانتقال من البنية الأولى (يُضاهون) إلى البنية الثَّانية (يُضاهون)، وذلك بحذف الهمزة، والإبقاء على كسرة الهاء وواو المد، وسبب سقوط الهمزة إحداث مماثلة بين حدِّي المقطع [هـ] [و]، فأخر أولهما كسرة، وثانيهما مستهلة بضمة طويلة (واو المد)، والكسرة والضمة حركتان ضيقتان، فكان أن سقطت الهمزة الصَّامت الحنجري الوقفي في موقع كانت محصورة فيه بين الكسرة (الحركة الأمامية الضيقة)، وواو المد (الحركة الخلفية الضيقة الطويلة).

والآخر: الانتقال من البنية قبل الفوقية (يُضاهون) إلى البنية الفوقية (يُضاهون)، وقد سقطت الكسرة؛ لأنَّها محصورة بين صوتين خلفيين، هما (الهاء)، وهي صامت حنجري، وواو المد؛ وذلك لنفسح مجال للتقارب والتماثل بين الصَّوتين الخلفيين (الهاء والواو)؛ كي يأخذا مكانهما<sup>(41)</sup>.

فهذان التَّوجيهان، نعتقد أنَّهما تصوَّران، أو فرضيتان، معقدتان، فسَّرهما د. استيتية في ضوء المنهج التَّوليدي التَّحويلي؛ على أساس الرِّبط بين ما هو مستكن في الدَّهن من صورة مجردة للصَّوت، (البنية العميقة)، والكيفية التي يظهر فيها الصَّوت منطوقاً (البنية السَّطحية)؛ إذ أراد أن يشير في التَّوجيهين السَّابقين إلى وجودين للفونيم: أحدهما ذهني، قد لا يكون موجوداً في الواقع

<sup>(39)</sup> يُنظر: معاني القرآن للنَّحاس: 200، 201، ومعاني القراءات: 207، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 196.

<sup>(40)</sup> يُنظر: الحجَّة للقراء السَّبعة: 4: 187.

<sup>(41)</sup> يُنظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللُّغوية: 63، 64.

بالضرورة، والآخر: منطوق مسموع، وهذا التَّصَوُّر - في اعتقاده - ذو فائدة كبيرة، في دراسة التَّباينات التي تكون بين المنطوق، وما يمكن أن يتصور حاله ذهنياً<sup>(42)</sup>.

ونعتقد أنَّ ما حدث هو خطوة واحدة، تتمثل في حذف الهمزة، والصَّائت القصير قبلها؛ لتحقيق الانسجام الصَّوتي، وتوفير بنية مقطعية مقبولة، وسهلة في النُّطق؛ وذلك لأنَّ قراءة تحقيق الهمزة (يُضَاهُون) ثقيلة على اللِّسان، والتَّشكيل الصَّوتي الآتي يكشف لنا عن ذلك:

(يُضَاهُون) /ي/ ض /هـ/ هـ /ـ/ هـ /ـ/ ن تُصبح:

(يُضَاهُون) /ي/ ض /هـ/ هـ /ـ/ هـ /ـ/ ن.

ويظهر لنا ممَّا تقدَّم أنَّ في قراءة التَّحقيق ثقلًا صوتيًا ناجمًا عن وجود مثلث صوتيٍّ، متكوِّن من (صائت قصير، وصامت حنجري وقفي، وصائت طويل)، ومع حذف الصائت القصير، والصَّامت الشَّديد (الهمزة)، تتوفّر لنا بنية مقطعية أيسر نطقًا، تتكوّن من ثلاثة مقاطع صوتية، إذا وقفنا على آخر الكلمة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: 52]، قرأ الكسائي وعاصم برواية المفضل، وأبو عمرو، وحمزة (ت156هـ) (التَّنَاطُش) بالمدِّ والهمز<sup>(43)</sup>، وقد علَّل القدماء القراءتين من جهتين:

الأولى: دلالية؛ إذ جعلوا معنى قراءة تحقيق الهمزة (التَّنَاطُش) أنَّه من بطء الشيء، أي: أصلها ناشئ من النَّشِيش، ويُقال: جاء فلانٌ نَشِيشًا، أي بطيئًا، أو على معنى التَّبَاعُد، أو يكون من النَّاش وهو الطَّلَب، وعلَّلوا قراءة ترك الهمز أنَّها من نُشِئته نوَشًا، وهو التَّنَاول، وتناوش القومُ في القتال، إذا تناول بعضهم بعضًا.

والأخرى: صرفية؛ إذ أجازوا قلب الواو إلى همزة، إذا ضُمَّتْ، أو تركُّها على أصلها<sup>(44)</sup>.

ويرفض التَّوجيه الصَّوتيُّ الصرفيُّ الحديث تعليل القدماء الصَّرفي، وهو الإعلال بالقلب؛ لانعدام المناسبة، أو القرابة الصَّوتية بين الواو والهمزة، وتفسير قراءة التَّحقيق هو أنَّ النَّاطق لجأ إليها هربًا من النُّطق بثلاثة مصوَّات متتابعة، وهي: الفتحة الطَّويلة، والضَّمتان بعدها، وسنوضِّح بعد التَّشكيل الصَّوتي الآتي ما حدث من إجراء:

<sup>(42)</sup> يُنظر: اللِّسانيات المجال، والمنهج، والوظيفة: 77.

<sup>(43)</sup> يُنظر: التَّيسير في القراءات السَّبع: 181، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: 262.

<sup>(44)</sup> يُنظر: معاني القرآن للقرّاء: 2: 365، ومجاز القرآن: 2: 150، والحجّة في القراءات السَّبع: 295، والحجّة للقرّاء السَّبعة: 6: 24.

(تتاوُش) / ت / ن / و / ش ء. تُصبح:

(تتاوُش) / ت / ن / ء / ش ء.

والذي حدث بحسب هذا التشكيل تصوّران<sup>(45)</sup>:

الأول: حذف الواو (الصّائت الطّويل)، واجتلاب همزة؛ للتخلّص من كراهية التّتابع النّطقي للمثلث الصّوتي النّقي في البنية المقطعيّة.

والآخر: إبقاء عنصري المزدوج (ـَ ـِ)، والفصل بينهما بالهمزة، بعد أن كانا مُتصّلين.

وبناءً على ما تقدّم نلاحظ أنّ قراءة تحقيق الهمزة، تُقلّل من الجهد المبذول على جهاز النّطق، حين التّلقّظ بالكلمة، وتوفّر بنية مقطعيّة أسهل من البنية الأخرى (التّناوُش)، التي تتّسم بالثّقيل، النّاتج عن ثلاثة مصوّتات غير متجانسة مقطعيّاً، وهي: الألف (صائت طويل) والواو (صائت طويل)، والضمّة (صائت قصير)، ونلاحظ أيضاً: أنّ علماءنا القدماء أحسّوا بوجود هذا الثّقيل، في كلمة (التّناوُش)، ولكنّ توجيههم لمعالجة ذلك لم يُبنَ على أساس صوتيّ، وإنّما اكتفوا بتعليل صرفيّ، لا ينسجم مع علم الأصوات، بوصفه مقدّمةً للدراسة الصّرفيّة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ﴾ [المرسلات: 11]، قرأ أبو جعفر (ت130هـ)، وأبو عمرو، وبعض رواة يعقوب، (وَقَّتَتْ) بالواو<sup>(46)</sup>، وقد أشار سيّبويه إلى أنّ الواو إذا ضُمّت ووقعت فاءً للكلمة، ففيها النّصح والإعلال؛ إذ يقول: ((واعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم: في وُلْد: أُلْد، وفي وُجوه: أُجوه، وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة، كما يكرهون الواوين فيهمزون، نحو: قَوُولٍ ومُؤونة، وأمّا الذين لم يهمزوا، فإنّهم تركوا الحرف على أصله كما يقولون: قَوُولٌ فلا يهمزون، ومع ذلك أنّ هذه الواو ضعيفة، تُحذف وتُبدّل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلاً منها، ولمّا كانوا يُبدّلونها وهي مفتوحة في مثل: وناةٍ وأناة، كانوا في هذا أجدر أن يُبدّلوا حيث دخله ما يستقلّون، فصار الإبدال فيه مُطرّداً، حيث كان البدل يدخل فيما هو أخفّ منه))<sup>(47)</sup>، فالأصل إذاً في القراءة هو الضّم (وَقَّتَتْ)، ولمّا أحسّوا بثقل الواو المضمومة، أبدلوا همزةً للتّخفيف.

<sup>(45)</sup> يُنظر: القراءات القرآنيّة في كتب معاني القرآن قراءة في التّوجيه الصّوتي الحديث: 54، 55.

<sup>(46)</sup> يُنظر: التّيسير في القراءات السّبع: 218، والمستتير في القراءات العشر: 2: 514.

<sup>(47)</sup> يُنظر: الكتاب: 4: 331.

ويؤكد الفراء (ت207هـ) ما سبق بأنَّ التَّصحيح والإعلال جائزان في قراءة تحقيق الهمز؛ إذ يقول: ((وإنَّما هُمَزْتُ؛ لأنَّ الواو إذا كانت أول حرف وُضُمْتُ، هُمَزْتُ، من ذلك قولك: صَلَّى القوم أحدنا... ويقولون: هذه أُجُوه حِسان بالهمز؛ وذلك لأنَّ ضُمَّة الواو ثقيلة، كما كان كسر النياء ثَقِيلًا))<sup>(48)</sup>.

وذهب الزجاج (ت311هـ) إلى ذلك أيضًا بقوله: ((فَمَنْ قرأ (أَقْتَت) بالهمز، فإنَّه أبدل الهمزة من الواو؛ لانضمام الواو، فكلُّ واو انضَمَّت، وكانت ضُمَّتها لازمة، جاز أن تُبدَّل منها همزة))<sup>(49)</sup>. ويقول ابن خالويه في المسألة نفسها: ((فالحجَّة لِمَنْ هَمَزَ: أنَّه استنقل الضَّمة على الواو، فقلبها همزة، كما يستنقلون كسرهما، فيقلبونها همزة في قولهم: وشاح، وإشاح، والقلب شائع في كلامهم، والحجَّة لِمَنْ قرأ بالواو: أنَّه أتى بالكلام على أصله؛ لأنَّ وزن (وَقَّتَت) (فُعِلَت) من الوقت))<sup>(50)</sup>، وكذلك علَّ الأزهري، وأبو علي الفارسي، وأبو العلاء الكرمانى (ت563هـ)<sup>(51)</sup>.

ونستنتج من ذلك أنَّ الأقدمين أحسُّوا بوجود ثقلٍ في نُطق (وَقَّتَت)، فرأوا أنَّ قراءة التَّحقيق وسيلةً للتَّخُصُّص من ذلك الثَّقل، ولكنَّهم جعلوا لغة تلك القراءة جائزة، فضلًا عن أنَّ تفسيراتهم لها كانت بعيدة عن الإجراء الصَّوتي؛ إذ لجأوا إلى قواعد الإعلال، فيما يرى الدَّرس الصَّوتي الحديث أنَّ الإعلال مدخل واسع لضروب من التَّعقيدات، والقيود القواعدية، أخرجت جُلَّ مسائله إلى دوائر الافتراض والتَّخمين، وفيه شيء كثير من الاضطراب<sup>(52)</sup>؛ وذلك لانعدام العلاقة، أو القرابة بين الأصوات، فالقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب، وأصوات المدِّ والعلة من جانب آخر قول لا تؤيِّده الحقيقة الصَّوتية؛ لُبْعِد ما بين الجانبين، وهو كذلك لا يُفسِّر مشكلة التَّغيير الذي تتعرَّض له الكلمة العربيَّة<sup>(53)</sup>.

وتحليل القراءتين (وَقَّتَت) و(أَقَّتَت) من وجهة نظرٍ صوتيةٍ حديثةٍ تتمثَّل في كراهة البدء بمصوت، أي حركة، وكلُّ ما حدث أن سقطت الضَّمة الأولى التي تمثَّلت بها الكراهة، وحلَّت محلَّها الهمزة،

<sup>(48)</sup> يُنظر: معاني القرآن: 3: 222، 223.

<sup>(49)</sup> معاني القرآن وإعرابه: 5: 226، ويُنظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 3: 881.

<sup>(50)</sup> الحجَّة في القراءات السَّبع: 360، ويُنظر: شرح الفصيح: 425.

<sup>(51)</sup> يُنظر: معاني القراءات: 521، والحجَّة للقراء السَّبعة: 6: 364، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 422.

<sup>(52)</sup> يُنظر: علم الصَّرف الصَّوتي: 424.

<sup>(53)</sup> يُنظر: المنهج الصَّوتي للبنىَّة العربيَّة: 173، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث: 88.

متشكّلةً بالمصوّت الثّاني (الضمّة)<sup>(54)</sup>، أي: حذف للمصوّت، واجتلاب همزة؛ لتوفير مقطع خالٍ من الثّقَل، وهذا التّحليل قائم على أساس صوتيّ صحيح، كما يبيّن لنا ذلك التّشكيل الآتي:

(وُقِتْتُ) / وُ ق / ق / ت - ت / تُصبح:

(أُقِتْتُ) / ء ق / ق / ت - ت /.

وقد عرفت العربيّة - بلغة القدماء - تحوّل الصّائت إلى همزة، بل هو كثير فيها، فبعض صور الإعلال من هذا القبيل، ومن ذلك أنّ الياء في (بناي) تُصبح همزة: (بناء)، وأنّ الواو في سماء تُصبح همزة كذلك (سماء)، وما هذا إلّا بسبب الطّبيعة النّطقيّة للهمزة، وجُعِلت قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، بتحقيق الهمز (هَيْت) بكسر الهاء، ورفع النّاء ونصبها<sup>(55)</sup>، من هذا الباب، فتعليل القدماء هو أنّ الياء أُعلّت همزة، ووزنها (فعل)، والنّاء فيها ضمير الفاعل المُسند إليه الفعل، وقالوا عن الأصل في هذه القراءة: هَيْتُ للأمر أهْيء هيئةً، وهيأتُ وهيأت له<sup>(56)</sup>.

وكما تقرّر أنّ الدّرس الصّوتي الحديث يرفض القول بالإعلال؛ فإنّ التّعليل السّابق يهوي أمامه؛ لفقدان المسوّغ الصّوتي له، فالذي حدث أمر دلاليّ صوتيّ وهو أنّ القراءة أرادت معنى الهيئة، أو النّهيء، وليس معنى (هَلُمَّ) الذي تدلّ عليه قراءة (هَيْت)<sup>(57)</sup>، إذا جعلناها أصلاً لسائر القراءات، فهنا عند التّحقيق يحصل حذف للياء، وتُجتلب همزة، وتحوّل فتحة الهاء (الصّائت القصير) إلى كسرة، في خطوة يمكن أنّ نسَمّيها بتصحيح بنية الفعل، التي حقّقت دلالة جديدة هي دلالة الهيئة، وتختلف عن السّابقة (هَلُمَّ)، وإذا جعلنا قراءة (هَيْت) هي الأصل، فعند التّحقيق يحصل تقصير الصّائت الطّويل (الياء)، وتُجتلب همزة، فيؤثّر ذلك في بنية المقطع الأوّل، فيتحوّل من طويل مفتوح إلى طويل مغلق، والتّشكيل الصّوتي الآتي يبيّن ذلك:

(هَيْت) / ه - ي / ت - / . تُصبح عند تحقيق الهمز:

(هَيْت) / ه - ي / ت - / .

<sup>(54)</sup> يُنظر: القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث: 129، والقراءات القرآنيّة في كتب معاني القرآن قراءة في التّوجيه الصوتيّ الحديث: 54.

<sup>(55)</sup> يُنظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 196، والمستنير في القراءات العشر: 2: 214.

<sup>(56)</sup> يُنظر: مجاز القرآن: 1: 306، والحجّة للقراء السّبعة: 4: 419، والمحتسب في تبين شواذّ القراءات والإيضاح عنها: 1: 317، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 221.

<sup>(57)</sup> يُنظر: مجاز القرآن: 1: 305، ومعاني القرآن للقراء: 2: 40.

(هَيْت) // هـ ي / ت ـ / . تُصَبِّح عند تحقيق الهمز:  
(هَيْت) // هـ يـ / ت ـ / .

### المبحث الثالث: التوجيه الصوتي الحديث في قراءات تحقيق الهمزة (الشَّاذَّة) غير القياسية.

تقدّم أنّ المراد بالهمز الشَّاذ ليس ما يُقرأ في القراءات الشَّاذَّة، وإنّما مجيئه على غير قياس، فمن ذلك قراءة أيّوب السخيتاني ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]<sup>(58)</sup>، وقد علّل ابن جني هذه القراءة في قوله: ((كثرة اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرّك الألف؛ لالتقاءها، فانقلبت همزة؛ لأنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمّل الحركة... فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة))<sup>(59)</sup>، ويبدو أنّ هذا التعليل لا يستقيم من وجهة نظر صوتية صرفية حديثة؛ إذ يُلاحظ في قول ابن جني ثلاثة أمور تكشف عن عدم صواب تعليله، وهي<sup>(60)</sup>:  
أولاً: قوله تحريك الألف يُنافي قولهم: ((الألف لا تكون أبداً إلا ساكنة))<sup>(61)</sup>.

ثانياً: يظنّ ابن جني وجود حركة قبل الألف، وهذا غير صحيح؛ لأنّ صوت الضاد في (الضالّين) متحرّك بالحركة الطويلة، وهي الألف.

ثالثاً: قوله: انقلاب الألف همزة بعد تحريكها؛ لعجزها عن تحمّل الحركة، قول غامض، فضلاً عن قوله: قلب الألف همزة، والإبدال لا يكون بين هذه الأصوات؛ لأنّه لا توجد مناسبة بينها.

وبناءً على ذلك علّل المحدثون قراءة السخيتاني بأنّ الألف مصوّت، ولا يلتقي ساكنان لوجودها عند الساكن، فرأوا أنّ المتحدّث همز هذه الألف؛ لأنّ المقطع الذي وقعت به مغلق، وفيه مصوّت طويل (مقطع مديد)، وتلك كراهة تُخلّص منها بتحقيق الهمزة، فتحوّل المقطع المديد إلى مقطعين مقبولين، وهو انتقال من نبر الطول، إلى نبر التوتّر<sup>(62)</sup>، وقد اختاروا الهمزة دون غيرها من أحرف الإبدال، وهي الواو والياء؛ وذلك لأنّ اختيار هذين الصّوتين سيُبقي المقطع طويلاً، وبيان

<sup>(58)</sup> يُنظر: شواذّ القراءات: 51.

<sup>(59)</sup> سر صناعة الإعراب: 1: 72، ويُنظر: المحتسب في تبين شواذّ القراءات والإيضاح عنها: 1: 46.

<sup>(60)</sup> يُنظر: أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصّرف العربي (دكتوراه): 47.

<sup>(61)</sup> الكتاب: 4: 193.

<sup>(62)</sup> يُنظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 128، وأثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصّرف العربي (دكتوراه): 47.

ذلك في التشكيل الصوتي أنَّ الذي حدث هو تقصير قَمَّة المقطع (الصَّائت الطَّويل)، واجتلاب همزة؛ لتكون ضمن المقطع الذي تمَّ تقصيره:

(الضَّالَّيْن) / ءَ ض / ض / لَ - ن، تصبح عند تحقيق الهمزة:

(الضَّالَّيْن) / ءَ ض / ض / لَ - ن.

وهذا التَّغيير أدَّى إلى وجود نمطين مستعملين صحيحين، أحدهما غير مهموز، وهو الأصل، والآخر مهموز<sup>(63)</sup>.

ومن الهمز غير القياسي قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: 44]، وقوله: ﴿وَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ [الفتح: 29]، بالهمز (سَاقِيهَا)، و(سُوقِهِ)<sup>(64)</sup>، وتعليقات القدماء لهاتين القراءتين ثلاثة:

الأول: تعليل الأزهرِّي، وهو النَّهي عن الهمز في هذه القراءات؛ لأنَّه ليس من باب الهمز، وقراءة ابن كثير عنده، وهمَّ من الرَّاوي<sup>(65)</sup>.

الثَّاني: أنَّ العرب تشبه ما لا يُهمز بما يُهمز، كقولهم: (حَلَّاتُ السُّوقِ)، تشبيهاً بـ (حَلَّاتُ الْإِبِلِ عن الماء) إذا منعتها، وأصلها غير الهمز<sup>(66)</sup>، وهذا التَّعليل كالأول، إلَّا أنَّه جائز.

الثَّالث: أنَّه همز (سَاقِيهَا) إبدالاً من الألف، وهمز الواو في (سوقه)؛ لمجاورتها الضَّمَّة، كما همزها إذا انضمت، فالعرب تُبدِّل من الهمز أصوات المدِّ واللَّين، فأبدل ابن كثير في القراءتين المذكورتين من أصوات المدِّ واللَّين همزة؛ تشبيهاً بذلك<sup>(67)</sup>.

أمَّا التَّوجيه الصوتي الحديث، فيرفض التَّعليل الذي جاء به القدماء، وهو قلب الألف والواو همزة؛ لأنَّه تفسير مُتكلَّف؛ ليس فيه أيُّ مناسبة صوتية، ويرى أنَّ ما حدث في القراءتين المذكورتين هو أنَّ الهمزة تُجلب بعد المدِّ، ثمَّ يُقصر ذلك المدِّ، ويكون كلُّ منهما جزءاً من المقطع نفسه، والتَّشكيل الآتي يبيِّن ذلك:

(سَاقِيهَا) / سَ / قَ - يَ / هَ /، تُصبح عند تحقيق الهمزة:

(سَاقِيهَا) / سَ / قَ - يَ / هَ /.

<sup>(63)</sup> يُنظر: الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة (بحث): 208، 209.

<sup>(64)</sup> يُنظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 247، والنَّشر في القراءات العشر: 2.

<sup>(65)</sup> يُنظر: معاني القراءات: 358، و456.

<sup>(66)</sup> يُنظر: شرح الفصيح لابن خالويه: 191.

<sup>(67)</sup> يُنظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الرَّجَّاج: 3: 881، والحجَّة في القراءات السَّبع: 272، والخصائص: 3: 147.

(سُوْقَه) / س / ق / هـ / ـ / ـ / ـ [صائت طويل في الوصل، وقصير في الوقف]، ويصبح التشكيل عند تحقيق الهمزة:

(سُوْقَه) / س / ق / هـ / ـ / ـ / ـ.

وقد فسّر د. سمير شريف استيئة التشكيل الصّوتي السّابق لكلّ من القراءتين على مرحلتين متواليتين<sup>(68)</sup>:

الأولى: الانتقال من البنية العميقة (ساقِيها) و(سوقه) إلى البنية قبل الفوقيّة (سَأْفِيها)، و(سُوْقَه)، بوجود صوت المدّ والهمزة معاً، وبهذه الزّيادة يُصبح المقطع الأوّل مكوّنًا من (ص + ح + ح + ص)، أي: مقطع مديد، وهذا لا تلجأ إليه العربيّة كثيرًا.

الثّانية: لما كان الأمر كذلك، وجب الانتقال إلى هذه المرحلة، وفيها يتّم الانتقال من البنية قبل الفوقيّة (سوءقه)، إلى البنية الفوقيّة (سُوْقَه).

ونرى أنّ المسألة لا تحتاج إلى فلسفة القول بوجود بنية عميقة، والانتقال منها إلى بنية قبل السّطحية، ثم الانتقال إلى البنية السّطحية؛ لأنّ ذلك يُعقّد المسألة، بأن يجعلها ذات محتوى افتراضي، ونعتقد أنّ الصّواب في تفسير القراءتين هو حدوث خطوة واحدة، تمثّلت في تحويل المقطع من طويل مفتوح إلى طويل مغلق، عبر تقصير الصّائت الطّويل، واجتلاب همزة.

### نتائج البحث:

1- بُنيت تعليقات القدماء لمواضع تحقيق الهمزة في القراءات القرآنيّة على أساس صرفيّ، أكثر من اعتمادها على الجانب الصّوتيّ، فيما كانت تعليقات المحدثين مبنيةً على أساس الأصوات اللّغويّة، والتّشكيل الصّوتيّ.

2- يتفق الدّرس الصّوتيّ القديم مع الحديث بضرورة معالجة أيّ ثقل حاصل في بنية الكلمة عند تحقيق الهمزة، أو عدمه، ولكنّ علماءنا القدماء يختلفون عن المحدثين في تفسير أو الإجراءات التي تُسهم في التّخلّص من هذا الثّقل.

3- افتقرت تعليقات القدماء لقراءات تحقيق الهمز إلى الوصف الدّقيق؛ لابتعادها عن إدراك العلاقة الوطيدة بين النّظام الصّوتي والجانب الصّرفي في دراسة اللّغة.

4- يرفض الدّرس الصّوتيّ الحديث تعليقات القدماء، المتمثّلة بالإعلال، أو الإبدال بين الهمزة وأصوات العلة؛ لأنّه لا توجد مناسبة صوتيّة بين ذلك.

<sup>(68)</sup> يُنظر: القراءات القرآنيّة بين العربيّة والأصوات اللّغويّة: 73.

- 5- يقدّم التشكيل الصوتي الحديث وصفًا دقيقًا؛ لتحقيق الهمزة في القراءات القرآنية، أو تركه، ويكشف لنا عن العلاقة الوثيقة بين الأصوات اللغوية، والبنية الصرفية.
- 6- كشف لنا التشكيل الصوتي عن أن أسس المنهج الصوتي عند القدماء غير واضحة الملامح، وأنهم قرنوا قضايا تحقيق الهمزة بالمباحث الصرفية لا الصوتية.
- 7- بعض تعليقات المحدثين البعيدة عن التشكيل الصوتي تميل إلى التعقيد في الإجراء، الأمر الذي يكشف عن أن التشكيل الصوتي يُقدّم تصوّرًا أوضح، وأسهل، عن تحقيق الهمزة، وكيفية تأثيره في بنية الكلمة.

#### المصادر والمراجع:

1. أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي (دكتوراه): كاظم عجيل سربوت، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2018م.
2. الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، (د. ط)، مكتبة الأنجلو مصريّة، مصر، 2007م.
3. إعراب القرآن المسمّى (الجواهر): أبو الحسن علي بن الحسين المعروف بجامع العلوم (ت543هـ)، والمنسوب خطأ إلى الزجاج، إبراهيم بن السّري (ت311هـ): تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الخامسة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 2006م.
4. النّحيد في الإتقان والتّجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني (ت444هـ)، تحقيق: د. غانم قدّوري الحمد، الطبعة الأولى، مكتبة دار الأنبار، بغداد، 1988م.
5. تحفة القاري والمقري شرح مقدمة ابن الجزريّ (ت833هـ): محمد بن المبارك المعروف ببقرق الحضرمي (ت930هـ)، تحقيق: د. عادل محمد الرحمن الشّنداح، الطبعة الأولى، دار العصماء، سوريا، 2015م.
6. ترجمة المستفيد لمعاني مُقدّمة التّجويد: محمد بن المبارك المعروف ببقرق الحضرمي، تحقيق: د. عادل محمد الرحمن الشّنداح، الطبعة الأولى، دار العصماء، سوريا، 2015م.
7. التّعليل الصوتي عند علماء التّجويد حتى القرن الثّامن للهجرة في ضوء علم الأصوات الحديث (دكتوراه): طلال عدنان عبيد، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2018م.
8. التّيسير في القراءات السّبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، تحقيق: أوتوبرتزل، (د. ط)، المعهد الألماني للأبحاث الشّرقية، بيروت، 2009م.
9. حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن زنجلة (ت403هـ)، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، دار الرّسالة، بيروت، 1997م.

10. الحُجَّة في القراءات السَّبْع: أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، دار الشروق، بيروت، 1401هـ.
11. الحُجَّة للقراء السَّبْع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي، وبشير جويجاني، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، بيروت، 1993م.
12. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النَّجار، الطبعة الخامسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م.
13. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1993م.
14. شرح الدُّرر اللُّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي (ت834هـ)، تحقيق: الصِّديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى، دار الحديث الحسنيَّة، المغرب، 2001م.
15. شرح شافية ابن الحاجب (ت646هـ): محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدِّين عبد الحميد، (د. ط)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1982م.
16. شرح الفصيح: أبو عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق: د. عبد الله بن عمر إبراهيم، ود. خالد بن محمد التويجري، ود. سعيد بن علي العمري، الطبعة الأولى، مركز البحوث والتَّواصل المعرفي، الرِّياض، 2017م.
17. شرح المفصَّل: أبو البقاء يعيَّش بن علي بن يعيَّش (ت643هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدِّين، دمشق، 2013م.
18. شواذ القراءات: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرمانِّي (ت786هـ)، تحقيق: د. شمران العجلي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2012م.
19. الصَّرف وعلم الأصوات: د. ديزيره سقال، الطبعة الأولى، دار الصَّداقة العربيَّة، بيروت، 1996م.
20. علم الصَّرف الصَّوتي: د. عبد القادر عبد الجليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنَّشر، عمَّان، 2010م.
21. علم الأصوات: د. كمال بشر، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، 2000م.

22. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: د. مي فاضل الجبوري، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000م.
23. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لسانی معاصر: د. سمير شريف استيتية، (د. ط)، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005م.
24. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2006م.
25. القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي الحديث: د. جواد كاظم عناد، الطبعة الأولى، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2011م.
26. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2006م.
27. الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1984م.
28. الكفاية الكبرى في القراءات العشر: أبو العز محمد بن الحسين القلانسي (ت541هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، (د. ط)، دار الصحابة للتراث، مصر، 2006م.
29. اللسانيات المجال، والمنهج، والوظيفة: د. سمير شريف استيتية، الطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م.
30. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، (د. ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت).
31. المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1990م.
32. المستتير في القراءات العشر: أبو طاهر أحمد بن سوار البغدادي (ت496هـ)، تحقيق: د. عمار أمين الددو، الطبعة الأولى، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، 2005م.
33. معاني القراءات: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهری (ت370هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
34. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د. ط)، دار السور، بيروت، (د. ت).

35. معاني القرآن أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت338هـ)، تحقيق: محمد علي الصَّابوني، الطَّبعة الأولى، منشورات جامعة أم القرى، مكَّة المكرمة، 1409هـ.
36. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزَّجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطَّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
37. معجم القراءات: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، الطَّبعة الثَّانية، مطبوعات جامعة الكويت، 1988م.
38. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن الكرمانى (بعد 563هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدلج، الطَّبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، 2001م.
39. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (د. ط)، عالم الكتب، بيروت، 2010م.
40. المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة: د. عبد الصَّبور شاهين، (د. ط)، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1980م.
41. النَّشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: الشيخ زكريَّا عميرات، الطَّبعة الرَّابعة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2011م.
42. النِّظام الصَّرفي العربي وعلاقته بعلم الأصوات (بحث): سفيان بوزناق، مجلَّة النَّص، مج 5، ع 10، 2019م.
43. الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة دراسة في القراءات القرآنيَّة (بحث): يحيى عابنة، مؤتة للبحوث والدِّراسات، المجلد الرَّابع عشر، العدد الخامس، 1999م.